بمشاركة سورية المنتدى الحضري العالمي يعقد في القاهرة

وزير الأشغال: أهمية توفير السكن الجاهز لتلبية الاحتياج السكني وتفعيل البرامج الإسكانية الاجتماعية لذوي الدخل المحدود

| الوطن

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان حمزة علي أهمية العمل الدؤوب في سورية لتوفير السكن الجاهز أو الأرض المعدة للبناء لتلبية الاحتياج السكني وتبني وتفعيل البرامج الإسكانية الاجتماعية لذوي الدخل المحدود مثل برامج السكن الشبابي والعمالي والادخار والسكن البديل إيماناً بأهمية السكن الملائم المريح لصون كرامة الإنسان وحماية الأسر والمجتمع.

وأشار الوزير علي في كلمة له خلال الجلسة المستديرة لأعمال الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي /wuf12/الذي يعقد في القاهرة إلى أن المنتدى يمثل منصة رئيسية لعرض الابتكارات العالمية في مجال التنمية الحضرية والاستدامة.

وأشار حمزة إلى سعي سورية المستمر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات على صعيد تطوير السياسات والإستراتيجيات وإصدار التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة من هيئة التخطيط والتعاون الدولي الذي يعبر عن حالة التنمية المستدامة في سورية بجميع مؤشراتها وأبعادها ويشهد على فترة مفصلية بدأت فيها سورية بتجاوز مفرزات الحرب التي شنت على أوجه التنمية فيها.

ودعا الوزير حمزة إلى رفع العقوبات والإجراءات القسرية الجائرة المفروضة على سورية التي أعقبت الحرب الإرهابية اللتين أدتا إلى تباطؤ العمل التنفيذي وأعاقتا بشكل مستمر الجهود الحكومية والأهلية الساعية لتحقيق المزيد من الاستقرار وتحسين جودة الحياة ومن ضمنها السكن الصحي والمستدام.

كما تحدث الوزير حمزة عن المؤتمر الوطني الأول للإسكان الذي تم إطلاقه عام 2019 كعمل تشاركي تكاملي شاركت به جميع الجهات المعنية بقطاع الإسكان والأكاديميون والمختصون والمجتمع الأهلي والجهات الحكومية والقطاعان الخاص والعام والتعاوني بهدف صياغة إستراتيجية وطنية للإسكان قادرة على محاكاة الواقع الجديد المتأثر بالحرب وإنتاج حلول تتناسب مع الاحتياج وترتقي بالتجربة العمرانية المحلية بما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة، إضافة لتحديث قانون الاستثمار بما يضمن تبسيط إجراءات وحوافز ومزايا للمستثمرين بهدف جذب الاستثمارات العربية والأجنبية حيث تم طرح العديد من مناطق التطوير العقاري جاهزة للاستثمار.

كما أشار الوزير حمزة إلى العمل على تحديث وتطوير إستراتيجية الإسكان لتأخذ بالحسبان المتغيرات المكانية الحاصلة نتيجة زلزال شباط 2023 الذي أصاب عدة محافظات سورية بإعداد تقرير حالة الإسكان واعتماد منهجية موحدة لتقييم الأضرار وأدلة عمل تخطيطية ومحاولة الارتقاء بمناطق السكن العشوائي أو غير المنظم بالتنسيق مع برنامج الموئل.

إضافة لمصفوفة عمل حكومية متكاملة لمواجهة الآثار الناتجة عنه وتأمين مساكن أفضل وتعويض المتضررين والتعديل على الخريطة المكانية للأضرار ووضع الحلول والاشتراطات الهندسية اللازمة واحداث الصندوق الوطني للزلزال لدعم المتضررين وإصدار يقضي بمنح إعفاءات خاصة للمتضررين من كارثة الزلزال وفرص للاقتراض من المصارف بإجراءات مبسطة وميسرة.

ولفت الوزير علي إلى الفائدة التي يعود بها هذا الحوار لجهة الاستفادة من التجربة المصرية المتقدمة بإقامة الجيل الجديد من المدن الجديدة والمدن الذكية والتجمعات الحضرية ومبادرات السكن ومشاريع السكن الاجتماعي بهدف تحقيق التنمية العمرانية بما يكفل جودة الحياة ويثمر عن مخرجات مهمة لتحسين أوضاع التجمعات العمرانية وتعزيز التنمية الحضرية بين المشاركين، شارك بالاجتماع معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس معتز دوه جي.

يذكر أن المنتدى يضم 172 دولة وأكثر من 30 ألف مشارك من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني لتسليط الضوء على الإنجازات والتجربة المصرية في التنمية العمرانية ومناقشة التحديات الحضرية الملحة التي يواجهها العالم اليوم ولاسيما عالمنا العربي واستعراض المبادرات المحلية لمعالجة القضايا المهمة مثل أزمة الإسكان بهدف تحقيق مستقبل أفضل للجميع.

الموظف في القطاع الخاص.. الدخل أفضل القلق أكبر!!

حزوري لـ«الوطن»: مراجعة الحد الأدنى للأجور بما يتماشى مع متطلبات المعيشة

الخير لـ«الوطن»: نسبة التعاقد بين شركات القطاع الخاص وموظفيه خجولة جداً

| راما العلاف

يعاني الكثير من العاملين في القطاع الخاص صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية في ظل الظروف المعيشية الصعبة وتدني مستوى الأجور ومحدوديتها الذي لا شك أنه أجدى مادياً من القطاع العام، إذ لا يخلو من ظهور العديد من حالات الاستغلال والإجحاف في الأجور وساعات العمل الطويلة يضاف لها عدم التزام عدد من المؤسسات وأرباب العمل بتسجيل العاملين لدى التأمينات الاجتماعية واقتصارهم على اعتماد الحد الأدنى للرواتب والأجور عند تسجيلهم، الأمر الذي أدى إلى اختلال في سوق العمل وتوجه الكثير من الشباب باتجاه الهجرة بحثاً عن فرص أفضل، وسط تدني مستوى الأمان الوظيفي.

الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حلب الدكتور حسن حزوري اعتبر في حديثه لـ«الوطن» أن مستوى الأمان الوظيفي في القطاع الخاص محلياً يعد محدوداً نسبياً كما أن العديد من العاملين يعملون بطرق غير رسمية أو بعقود مؤقتة وشروط غير قانونية ما يجعل من السهل على أصحاب العمل تجنب الالتزام بالتأمينات الاجتماعية وإنهاء العقد بسهولة دون ضمانات تعويضية، مشيراً إلى ضعف الحماية القانونية وصعوبة احتفاظ العاملين بحقوقهم في حال تسريحهم، في ظل الظروف المعيشية الصعبة بسبب التضخم وارتفاع الأسعار، ما زاد صعوبة تلبية احتياجات العاملين الأساسية وعدم استقرار الوضع المادي.

وأعاد حزوري سبب عدم التزام القطاع الخاص بتسجيل العاملين في التأمينات الاجتماعية إلى أن كثير من الشركات تعمل في بيئة اقتصادية غير مستقرة، وعدم وجود استقرار مالي وبالتالي تلجأ بعض الشركات لتقليص المصروفات، ومنها مصاريف التأمينات الاجتماعية من اشتراكات شهرية يجد كثير من أصحاب العمل أن تجنب هذه التكاليف يوفر لهم هامش ربح أكبر، لضمان الاستمرار والبقاء، إضافة إلى تداعيات الحرب التي أثرت بشكل كبير في نمو الأعمال وعدم الاستقرار في الأرباح والسيولة بالتالي فإن تسريح العمال أو تخفيض الأجور قد يكون شائعًا لتخفيف التكاليف.

ولفت حزوري إلى أن بعض العاملين قد لا يكونون على دراية بحقوقهم في التأمينات الاجتماعية، وبالتالي لا يطالبون بها ما يؤدي إلى استغلال بعض أصحاب العمل لهذا الوضع وتجنب تسجيلهم فهذا يمنحهم مرونة أكبر في تسريحهم أو تغيير شروط العمل دون عوائق قانونية، مشدداً ضرورة تشديد الرقابة على الشركات وتعزيز دور مفتشي العمل وزيادة عددهم لتغطية كافة المناطق، ومتابعة امتثال الشركات للقوانين ووضع عقوبات حازمة على الشركات التي تتنهك قوانين العمل، بما في ذلك فرض غرامات أو تعليق التراخيص، مشيراً إلى أهمية تفعيل قانون العمل وضمان تطبيقه، وتقديم حوافز للشركات الملتزمة بتسجيل العاملين وتطوير آليات إلكترونية لتسهيل إجراءات تسجيل العمال، وتقليل التعقيدات الإدارية التي قد تواجه الشركات ما يسهم في تعزيز الأمان الوظيفي.

وطالب حزوري بمراجعة وتحديث الحد الأدنى للأجور بما يتماشى مع متطلبات المعيشة الحالية وبما يضمن للعاملين حياة كريمة والحد من ساعات العمل الطويلة وتوفير الإجازات المرضية، منوهاً بأهمية إطلاق نظام معلومات لسوق العمل يتضمن إصدار تقارير دورية توفر بيانات دقيقة عن معدلات البطالة، واحتياجات السوق، وتوزيع العمالة في القطاعات المختلفة، ما يساعد أصحاب العمل وصناع القرار على اتخاذ قرارات مدروسة.

ولفت إلى دور تطوير نظام لحل النزاعات العمالية عبر إنشاء مراكز وساطة لتسوية النزاعات بين العاملين وأصحاب العمل، ما يسهل حل المشاكل دون اللجوء إلى المحاكم وتوفير دعم قانوني مجاني للعمال عبر مكاتب استشارات قانونية تساعدهم في معرفة حقوقهم وتقديم شكاوى رسمية في حال التعرض لأي انتهاك.

بدوره أكد المحامي رامي الخير في حديثه لـ«الوطن» أن نسبة التعاقد بين شركات القطاع الخاص وموظفيه تكاد تكون خجولة جداً إذ يلجأ القطاع الخاص إلى تسجيل عمال وهميين أو الحد الأدنى من العمال لدى التأمينات الاجتماعية وفقاً لقانون العمل الخاص الذي وضع حداً أدنى وحداً أعلى بالتالي فهم يستغلون هذه الثغرة، في حين يتم التعاقد بشكل غير أصولي للتهرب من الضرائب والالتزامات المادية في ظل انعدام ثقافة الشكوى لدى العامل إلا ما ندر.

وأكد أن العامل فيما لو قرر الادعاء ويتم تقديمها أمام محكمة البداية العمالية في دمشق أو أي محافظة أخرى وإدخال التأمينات الاجتماعية خضعها، حينها يلزم القطاع الخاص بدفع التعويضات والحقوق المستحقة للعامل إضافة إلى الغرامات المادية، كما أن أي إصابة ناجمة عن العمل ملزم بها القطاع الخاص وفي حالة الوفاة فهو ملزم بتعويض الورثة أيضاً.

وأشار الخير إلى ضعف وغياب التطبيق الحقيقي والفاعل لقانون العمل الخاص وكأنه قانون ضائع حسب وصفه.

أخطاء وعثرات.. تطبيق قرار رفع سعر الخبز للأجانب يرتد على سوريين

المخابز لـ«الوطن»: لا يوجد لدينا أي خلل.. والمخابز التموينية ملزمة بتحصيل قيمة الربطة وفق السعر على شاشة جهاز البيع

إن كان هناك خطأ أو خلل ما.. يجب مراجعة مراكز «محروقات»

| محمد راكان مصطفى

ترافق بدء العمل بقرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك القاضي باحتساب سعر ربطة الخبز لغير السوريين بسعر 9000 ليرة سورية بدلاً من 3000، مع ظهور مشكلات عديدة، حيث تلقت صحيفة «الوطن» عدداً من الشكاوى بشأن هذا القرار.

حيث فوجئ العديد من السوريين عند اقتطاع مخصصاتهم في مراكز البيع والأفران بأن سعر الربطة تم احتسابه بـ9000 ليرة بدلاً من السعر السابق. وقد أكد بعض العاملين في المخابز الذين تواصلت معهم «الوطن» صحة هذه الشكاوى، مشيرين إلى أن معلوماتهم بأن رفع السعر يتعلق بأشخاص تم استبعادهم من الدعم بسبب سفرهم خارج البلاد.

وعلى الرغم من أن وزارة التجارة الداخلية قد أوضحت أن قرار رفع السعر لا يشمل السوريين ولا من هم بحكمهم، كما أنه لا يشمل اللبنانيين، إلا أن الواقع في الميدان يبدو مختلفاً. فقد أكد الباعة في الأفران أن البيع بسعر بقيمة 9000 ليرة للربطة شمل سوريين وفلسطينيين، موضحين بأنهم ملزمون بالبيع وفقاً للقيمة السعرية التي تظهر على جهاز البطاقة الذكية في المخابز، وأي نقص في المخصصات يتحمله العامل من جيبه الخاص.

هذا الوضع يثير تساؤلات حول كيفية تطبيق القرار وما إذا كانت هناك آليات فعالة لضمان عدم تأثر المواطنين السوريين بشكل غير عادل.

المؤسسة السورية للمخابز أكدت في ردها على الشكاوى التي نقلتها «الوطن» أنه لا يوجد لديها خلل وتباع الربطة بالسعر الذي يظهر على شاشة جهاز القطع 400 أو 3000 أو 9000 وذلك بموجب كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/12487 تاريخ 2024/10/8 المعطوف على توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم /49/ تاريخ 2024/10/5، حيث تم حجب الدعم عن مواد «مازوت التدفئة والغاز والخبز» عن جميع حاملي البطاقة الإلكترونية من غير السوريين أو من في حكمهم سواء كان حاملو هذه البطاقات «عرباً أم أجانب».

ولفتت إلى أنه تم البدء بتطبيق هذا التوجيه اعتبارا من تاريخ 2024/11/1 حيث تم تحصيل قيمة ربطة الخبز من هذه الشريحة وفق التكاليف الفعلية لإنتاج ربطة الخبز والبالغ 9000ل.س للربطة الواحدة .

وبذلك أصبح هناك 3 فئات لحاملي البطاقات الالكترونية وهي:

الفئة الأولى: السوريون ومن في حكمهم المشمولون بمنظومة الدعم الحكومي ويتم تحصيل قيمة الربطة منهم بسعر «400» ل.س.

الفئة الثانية : السوريون ومن في حكمهم المستبعدون من منظومة الدعم وهؤلاء تحصل قيمة الربطة منهم بسعر «3000» ل.س.

والفئة الثالثة: حاملو البطاقة الإلكترونية من غير السوريين أو من في حكمهم وهؤلاء «سواء أكانوا عرباً أم أجانب» يتم تحصيل قيمة الربطة منهم بسعر «9000» ل.س.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المخابز التموينية «عامة أو خاصة» ملزمة بتحصيل قيمة ربطة الخبز وفق السعر الذي يظهر على شاشة جهاز البيع عند قطع البطاقة الإلكترونية عليه لكونها ستحاسب على هذه القيمة عند مطابقة تخريجاتها على أجهزة البيع.

أما إذا كان هناك خطأ أو خلل ما، فيجب مراجعة مراكز محروقات المسؤولة عن البطاقة في أي منطقة لحل المشكلة والاستفسار عن تفاصيل البطاقة.

مفاجأة غير سارة.. انخفاض في إنتاج القطن

هلال لـ«الوطن»: ١٠ آلاف طن إنتاجنا من القطن وحاجتنا تبلغ ٢٠٠ ألف طن

لم يتم صرف أثمان القطن للفلاحين حتى الآن

| جلنار العلي

كشف رئيس مكتب التسويق في اتحاد الفلاحين أحمد هلال أن الكميات المسوقة من القطن حتى يوم أمس تجاوزت 9 آلاف طن، متوقعاً في تصريح لـ«الوطن» أن يصل الإنتاج الكلي في المناطق المحررة لقرابة ال20 ألف طن، وفي المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة قد يصل الإنتاج إلى 80 ألف طن.

وصرّح هلال بأن توقعات الإنتاج لم تنجح بسبب التأثير السلبي لدرجات الحرارة في كميات الإنتاج، فقد كان من المتوقع أن يكون وسطي الإنتاج بالدونم الواحد 350–400 كيلو غرام، ولكن كانت المفاجأة في بعض الحقول وتحديداً في دير الزور الإصابات الحشرية التي أدت إلى ضعف الإنتاج، حيث وصل في بعض الحقول إلى 150 كيلو غرام في الدونم الواحد، علماً أن الإنتاج في محافظة دير الزور يشكل نحو 70 بالمئة من الإنتاج الكلي.

وفي السياق، أشار هلال إلى أن حجم الإنتاج الحالي وصل إلى 10 آلاف طن، علماً أن حاجة سورية من القطن تبلغ نحو 200 ألف طن، لافتاً إلى أن المحافظات المنتجة للقطن هي دير الزور بالدرجة الأولى حيث تصل الكميات المسوق فيها إلى 5835 طناً، ثم ريف الرقة المحرر التي تم تسويق 1700 طن من القطن فيها، ثم حلب بمقدار 850 طناً ومنطقة الغاب في حماة إذ تم تسويق 664 طناً فيها، مبيناً أن الحكومة وجهت بعدم الترخيص لزراعة القطن إلا على مشاريع الري الحكومي، وذلك لأن محصول القمح يحتاج إلى عدد كبير من الريّات، وفي حال كانت مصادر الري هي المياه الجوفية من الآبار الارتوازية فإن هذا الأمر يعد مكلفاً جداً لأنه يحتاج كميات كبيرة من المحروقات، كما أن هذه الآبار تحتاج محركات ضخمة.

ومن جهة أخرى، رأى مدير مكتب التسويق أن التسعيرة الحكومية ليست مجدية، حيث تم تحديدها بـ10 آلاف ليرة للكيلو غرام الواحد «10 ملايين للطن»، أي إنها لم تزدد عن العام الماضي، علماً أنه تم دراسة التكاليف، حيث تصل تكلفة الكيلو غرام الواحد إلى 7500 ليرة، معتبراً أن الفلاح مضطر لتسليم كامل محصوله للمراكز الحكومية ضمن المناطق المحررة، وذلك لعدم امتلاك القطاع الخاص محالج لبيعها القطن من الفلاح مباشرة.

وإلى ذلك، بيّن هلال أنه لم يتم حتى اليوم صرف أي ليرة من أثمان القطن المسلم من الفلاحين وتبلغ تلك القيم نحو 90 مليار ليرة، علماً أنه تم البدء باستلام القطن منذ 20 أيلول الماضي، وقد قامت المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بطلب قرض لدفع تلك المبالغ للفلاحين، مشيراً إلى أن هذا الأمر يؤرق الفلاحين بالوقت الذي يفترض فيه البدء بزراعة القطن للموسم القادم، وهناك حاجة ماسة لتلك المبالغ لشراء البذار والأسمدة وما إلى ذلك، مطالباً الحكومة بدفع تلك القيم بأسرع وقت، لأن التأخر أكثر من ذلك قد يدفع قسماً كبيراً من الفلاحين للعزوف عن زراعة القطن خلال الموسم القادم، واضطرار الكثير منهم لدفع التكاليف من حساباتهم الخاصة كما جرى خلال العام الماضي وخاصة في محافظات الرقة ودير الزور.